الجنوب اليوم
نشرة أسبوعية تصدر عن موقع
العدد السابع والثمانون ١٩ \ ٢ \ ٢٠٢٢ م السبت

الـجـنـوب فـــي أســـبـوع

أبرز أحداث الأسبوع

انتعاش "القاعدة" في أبين: موجة اختطاف تحت عين التحالف

نكسة بيحان تُنهي "زواج المصلحة": السعودية والإمارات إلى الاشتباك مجدّداً

المقاتلون الجنوبيون في الحدود.. دماء تُزهق بهدف تسليم حوض حرض النفطي للسعودية

التحالف يلمّع "عفاش" ويسمح له بالتصدير لأول مرة من ميناء المخا فيما يمنع التصدير من الجنوب

مؤشرات اتفاق سعودي إماراتي لإزاحة قوات محسن الأحمر من حضرموت والبديل ليس الانتقالي

انتعاش "القاعدة" في أبين: موجة اختطاف تحت عيْن «التحالف»

وسط تعتيم على هوية الخاطفين المنتمين إلى تيار متشدّد يتبع تنظيم «القاعدة»، تخوض الأمم المتحدة مفاوضات شاقّة، عبر وسطاء محلّيين، مع هؤلاء، من أجل الإفراج عن خمسة من موظّفيها كانوا تعرّضوا للخطف قبل أيام. وتعيد هذه الحادثة تسليط الضوء على مساحة النفوذ التي يتمتّع بها التنظيم في محافظة أبين، تحت غطاء من حكومة عبد ربه منصور هادي والتحالف السعودي – الإماراتي، الذي كان يهيّئ لاستخدام «القاعديين» في معركة جديدة بين مأرب والبيضاء.

وتحوّلت مديرية الوضيع في محافظة أبين (جنوب) إلى «إمارة خاصة» بتنظيم «القاعدة»، بعدما فرض التنظيم، تحت غطاء «الشرعية»، سيطرته على مناطق واسعة في المنطقة الوسطى الواقعة بين مديريتَي لودر والوضيع. وأقدم عناصر «القاعدة»، مساء الجمعة الماضي، على إيقاف خمسة من العاملين الدوليين التابعين للأمم المتحدة، أثناء مرورهم في نقطة واقعة بين منطقة الخديرة ومديرية مودية في المنطقة الوسطى، بينما كانوا متوجّهين إلى مدينة عدن من محافظة شبوة، وفقاً لما أفادت به مصادر معنيّة «الأخبار»، موضحة أنه تمّ اختطافهم بعدما تأكّد عناصر التنظيم من أنهم موظفون دوليون، علماً أن هؤلاء هم مدير مكتب الأمن والسلامة التابع للأمم المتحدة البلغاري آكم سوفيول، والمنسّق الأمني مازن باوزير، والمنسّق الخاص محمد المليكي، إضافة إلى مرافقَين، بحسب ما بيّنته مصادر عاملة في المنظّمة الدولية في مدينة عدن. وأكدت المتحدثة باسم الأمم المتحدة، إيري كانيكو، حادثة الاختطاف، لكنها لم تَذكر الجهة الخاطفة، والتي تحفّظت عن ذكرها حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، أيضاً، زاعمةً أن الخاطفين «مسلّحون مجهولون»، في ما اعتُبر تستّراً على «القاعدة» الذي صار جزءاً من التكتّلات الموالية لحكومة هادي، والمموَّلة من التحالف السعودي – الإماراتي.

وعلى رغم إعلان الأمم المتحدة، الأحد الماضي، أنها تعمل مع حكومة هادي للإفراج عن موظّفيها الخمسة، إلّا أن المصادر المعنيّة أكدت أن مصير الموظّفين يلفّه الغموض؛ «كون الخاطفين ينتمون إلى تيار متشدّد يتبع تنظيم القاعدة المنتشر في عدد من مديريات محافظة أبين الواقعة تحت سيطرة حكومة هادي، ويتّخذ من مديرية الوضيع، مسقط رأس الرئيس المنتهية ولايته في أبين، معقلاً رئيساً له، بعلمٍ من تلك الحكومة ومن السعودية التي أوكلت مهمة دعم عناصر التنظيم للقيادي السلفي، قائد لواء الأماجد الموالي لها، صالح الشاجري، بعدما فقد هؤلاء معاقلهم في الصومعة والزاهر في محافظة البيضاء العام الفائت، إثر تحريرهما من قِبَل الجيش اليمني واللجان الشعبية». وفي وقت تَجري فيه عملية تفاوض منذ أيام بين الأمم المتحدة وعناصر «القاعدة»، تقودها لجنة مشكّلة من أربعة وسطاء من بينهم مديرا مديريتَي مودية والوضيع، تُواجه اللجنة صعوبات في مهمّتها، بسبب الشروط التعجيزية التي وضعها التنظيم، وتتضمّن الإفراج عن عدد كبير من قياداته وعناصره من سجون تابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» في مدينة عدن، وهي سجون خارجة عن سيطرة حكومة هادي، فضلاً عن طلب فدية مالية تتجاوز مليون ريال سعودي.

وكان محافظ أبين المحسوب على حكومة هادي، العميد أبو بكر سعيد، شكّل لجنة محلية للتفاوض مع خاطفي موظّفي الأمم المتحدة، بعد أن التقى، برفقة وفد أممي، قائد «اللواء الثالث – حماية رئاسية» التابع للرئيس المنتهية ولايته، لؤي الزامكي، وهو قيادي متشدّد مقرّب من «القاعدة»، وكان أحد أعضائه قبل أن ينضمّ إلى قوات هادي. وبحسب المعلومات، فإن الزامكي هو من يتولّى عملية التفاوض مع «القاعدة»، فيما «أدارت الرياض ظهرها للأمم المتحدة ولم تتدخّل حتى الآن للإفراج عن الموظفين المختَطفين». وجاءت هذه الحادثة بعد أسبوعين من استدعاء وزارة الدفاع في الحكومة الموالية للرياض، الزامكي، من محافظة أبين إلى محافظة مأرب، للترتيب لتصعيد جديد يخوضه التنظيم، بدعم من «التحالف»، في مناطق التماس الواقعة بين محافظتَي أبين والبيضاء. ووفقاً لمصادر استخباراتية، فإن الزامكي، وأثناء لقائه بوزير دفاع هادي، محمد المقدشي، نقل طلب «القاعدة» في أبين ضمانات أبرزها إبقاء سيطرته على المناطق التي يُفترض أن يستولي عليها إثر العملية الجديدة، إضافة إلى استيعاب بعض عناصره في إطار القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته.

القاعدة جنوب اليمن ترفع سقف شروطها مقابل الإفراج عن موظفي الأمم المتحدة ومصادر تكشف معلومات خاصة للجنوب اليوم

قالت مصادر خاصة للجنوب اليوم إن حكومة الشرعية واقعة في أزمة بسبب اختطاف تنظيم القاعدة الإرهابي الذي يتواجد في مناطق سيطرتها بمحافظة أبين جنوب اليمن لموظفين تابعين للأمم المتحدة بينهم مسؤول أجنبي.

المصادر أكدت أن الشرعية لا تستطيع تحرير المختطفين إلا بتنفيذ مطالب التنظيم الإرهابي والتي يتوجب لتنفيذها موافقة المجلس الانتقالي الجنوبي التابع للإمارات والذي يعادي سلطة هادي الموالية للرياض.

تقول المصادر إن المعتقلين الإرهابيين الذين يطالب التنظيم بالإفراج عنهم كجزء من صفقة يتم بموجبها الإفراج عن موظفي الأمم المتحدة المختطفين، هم موجودين في سجون تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتتخوف الشرعية من أن يستغل المجلس الانتقالي طلب حكومة الشرعية منه الإفراج عن معتقلين إرهابيين لكون ذلك سيعتبر إدانة للشرعية بأنها توجه بإطلاق سراح إرهابيين في الوقت الذي ثبتت فيه أحداث وتقارير سابقة على مدى السبع السنوات الماضية من عمر الحرب في اليمن أن هناك تحالفاً قوياً بين حكومة هادي الموالية للرياض وبين تنظيمات إرهابية في اليمن على رأسها تنظيم القاعدة المحارب دولياً، حيث سبق أن تسلم التنظيم الإرهابي أسلحة على مراحل متعددة من قبل التحالف السعودي الإماراتي الذي يقاتل لاستعادة سلطة الشرعية الموجودة لدى فنادق في الرياض منذ سبع سنوات حيث قالت التنظيم الإرهابي إلى جانب التحالف ضد قوات صنعاء.

المجلس الانتقالي الجنوبي بدوره لن يفوت فرصة اتهام الشرعية بالتعامل مع التنظيمات الإرهابية مستغلاً مطالبة الشرعية إذا ما تم ذلك له للإفراج عن مسجونين إرهابيين في سجون الانتقالي لتسليمهم للتنظيم الإرهابي في أبين مقابل إفراج الأخير عن مختطفي الأمم المتحدة.

في سياق متصل نقلت مصادر صحفية يمنية عن مصادر قبلية أن التنظيم الإرهابي رفع سقف شروطه المتعلقة بالفدية المالية للإفراج عن المختطفين التابعين للأمم المتحدة.

وأوضحت المصادر القبلية أن الخاطفين طلبوا رفع الفدية إلى ٥ ملايين دولار، مشيرة إلى أن الوساطة المحلية كانت قد عرضت على الخاطفين فدية بمبلغ نصف مليون ريال سعودي إلا أن التنظيم رفض، مشيرة إن أطرافاً إقليمية تدخلت ورفعت مبلغ الفدية إلى مليون دولار، ليرفع التنظيم هذا المبلغ إلى ٥ ملايين دولار، فيما لا يعرف حتى اللحظة فيما إذا كان التحالف سيدفع المبلغ الذي طلبه التنظيم الإرهابي أم لا.

إلى ذلك كشفت الأمم المتحدة أن الشرعية اعتقلت أحد موظفيها في مأرب.

وأعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن سلطات هادي في مأرب أطلقت سراح موظف أممي كان محتجزاً لديها منذ نوفمبر الماضي.

نكسة بيحان تُنهي "زواج المصلحة": السعودية والإمارات إلى الاشتباك مجدّداً

رشيد الحداد

غطّى دخان المعركة الأخيرة التي أطلقها التحالف السعودي – الإماراتي في مديريات شبوة الثلاث، على معركة جانبية كانت أبو ظبي تُحضّر لها، من أجل بسط سيطرتها على وادي محافظة حضرموت وصحرائها ومحافظة المهرة، وصولاً إلى حدود سلطنة عُمان. ولذا، لم تكد حملة «إعصار الجنوب» تتوقّف قسراً بفعل الضربات اليمنية ضدّ العمق الإماراتي، حتى عاد صراع النفوذ إلى الاحتدام بين أبو ظبي والرياض، التي اضطرّت إلى التدخّل بنفسها لوقف عمليات تجنيدٍ كانت «حليفتها» تنوي إطلاقها نحو المحافظات الشرقية، معلِنةً في مقابل الحراك الإماراتي بدء ما سمّتها ««مرحلة اليمن السعيد

تتصاعد، منذ أكثر من شهر، المؤشّرات إلى عودة صراع النفوذ بين السعودية والإمارات في اليمن، إلى الاحتدام من جديد، إلى حدّ أن الرياض باتت مضطرّة للتدخّل مباشرة من أجل إفشال أجندة «حليفتها» في محافظتَي حضرموت والمهرة اللتين ترتبطان مع المملكة بشريط حدودي برّي واسع. وتفجّرت الجولة الجديدة من الصراع في أعقاب إنهاء معركة بيحان التي بدأتها الإمارات في شبوة الشهر الفائت، واستخدمت فيها ميليشيات «العمالقة» المنقسمة الولاء بين الرياض وأبو ظبي، وتوقّفت عند حدود مديرية حريب جنوب محافظة مأرب، خلافاً لما كان مخطّطاً لها من أن تصل إلى حدود سلطنة عُمان، بعد السيطرة على وادي حضرموت وصحرائها، على الحدود مع شرورة السعودية. ومع تَوجّه الإمارات، منذ منتصف الشهر الفائت، نحو التحشيد لمعركة السيطرة على حضرموت، عبر عملية إعادة هيكلة للميليشيات التابعة لها تحت مسمّى «قوات دفاع شبوة»، وفتْح باب التجنيد في جبل حديد في مدينة عدن، استنفرت السعودية لمنْع نقل تلك الميليشيات من شبوة إلى حضرموت، متّكئةً في ذلك على ألوية تتبع «العمالقة» وتُواليها بدلاً من أبو ظبي، كاللواءَين الثاني والثالث. إذ بعثت المملكة، منتصف كانون الثاني، بالمتحدّث باسم «التحالف»، تركي المالكي، إلى مدينة عتق، مركز محافظة شبوة، حيث أعلن انتهاء معركة بيحان، وافتتاح مرحلة «اليمن السعيد». وفي أعقاب هذه الخطوة، عمدت الرياض إلى تغيير مسمّى عدد من ألوية المنطقة العسكرية الخامسة في الحدّ الجنوبي للمملكة إلى «قوات اليمن السعيد»، في ما عُدّ تشكيلاً مضادّاً لـ«قوات دفاع شبوة وحضرموت» الموالية للإمارات، فضلاً عن تشكيل ميليشيات جديدة باسم «قوات دفاع المهرة» التي كان دعا إلى إنشائها سلطان المهرة السابق، عبدالله بن عيسى آل عفرار، عضو الهيئة العليا لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي لأبو ظبي.

وجاء هذا التحرّك السعودي بعد أن تمكّنت الإمارات من اختراق «الهَبّة الحضرمية الثانية» (مؤتمر حرو)، واستمالة قائدها حسن الجابري إلى صفّها، ما تسبّب بخروج الهبّة عن مسارها الحقوقي وتحويلها إلى غطاء لتنفيذ أجندة أبو ظبي في حضرموت. وعلى إثر ذلك، أعلن «الانتقالي» فتْح معسكرات تدريب جديدة، بتمويل إماراتي، في منطقة قريبة من مديرية القطن، ملوّحاً بالتصعيد ضدّ قوات تابعة لمحافظ حضرموت، اللواء فرج البحسني، الذي رفض تشكيل أيّ ميليشيات في نطاق المحافظة. أيضاً، تمكّن تيار «مؤتمر حرو»، بقيادة الجابري، من تعطيل المصالح النفطية هناك، مجبِراً شركة «كالفالي» النمساوية على إيقاف إنتاج النفط من «القطاع ١٤» النفطي في منطقة الخشعة، ومهدّداً باقتحام المنشآت النفطية في المسيلة، توازياً مع إقدامه على منْع تصدير النفط الخام من ميناء الضبة النفطي. كلّ هذه التطوّرات دفعت الرياض إلى التدخّل بنفسها، عبر إرسال قائد قوّاتها في حضرموت، العميد فواز بن شوية، يرافقه عدد من ضباط الاستخبارات السعودية، إلى وادي حضرموت، الأسبوع الفائت، للقاء الجابري. وبالفعل، تمكّن بن شوية، في غضون أيام، من إجبار زعيم «مؤتمر حرو» على إيقاف عمليات التجنيد التي كانت ستشمل ٢٥ ألف شخص، ووقف التصعيد على الأرض، والسماح بتصدير النفط من «الضبة».

وعلى إثر هذا التدخّل السعودي الذي أثار سخط «الانتقالي»، حاول الأخير تجديد التصعيد في وادي حضرموت، عبر تحريك الشارع ضدّ المنطقة العسكرية الأولى التابعة لنائب الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، الفريق علي محسن الأحمر، إلّا أنه فشل في إخراج تظاهرة حاشدة من الموالين له يوم السبت الماضي، بعدما تدخّلت قوات المنطقة الأولى، وشنّت حملة اعتقالات واسعة في مختلف مديريات الوادي، وصَفها «الانتقالي» بـ«الانتهاكات»؛ كون التظاهرة التي كان بصدد التحضير لها تطالب بإخلاء المحافظة من قوات تابعة لحزب «الإصلاح»، وفقاً لـ«اتفاق الرياض».

كذلك، وفي ما يُعدّ رسالة سعودية إلى «الانتقالي»، عزّزت الرياض قيادة المنطقة بشحنة أسلحة حديثة مطلع الأسبوع الجاري، قدِمت عبر ميناء نشطون الخاضع لسيطرة قوّاتها في المهرة، في وقت تعرّضت أربع عربات نقل عسكرية محمّلة بالسلاح، لكمين مسلّح أثناء مرورها في وادي حضرموت، من قِبَل عناصر يُعتَقَد أنهم موالون لـ«الانتقالي».

وفي سياق مواجهة النفوذ الإماراتي أيضاً، أعادت السعودية، مطلع الشهر الجاري، وزير داخلية هادي، إبراهيم حيدان، من مقرّ إقامته في مدينة سيئون في حضرموت إلى قصر المعاشيق الرئاسي في مدينة عدن، على متن طائرة عمودية سعودية، في تحدٍّ واضح لـ«الانتقالي» الذي عبّر عن تذمّره من التحرّكات السعودية الأخيرة، ولوّح بالتصعيد ضد حكومة هادي في عدن، كما رفض عدداً من القرارات الصادرة عن حيدان.

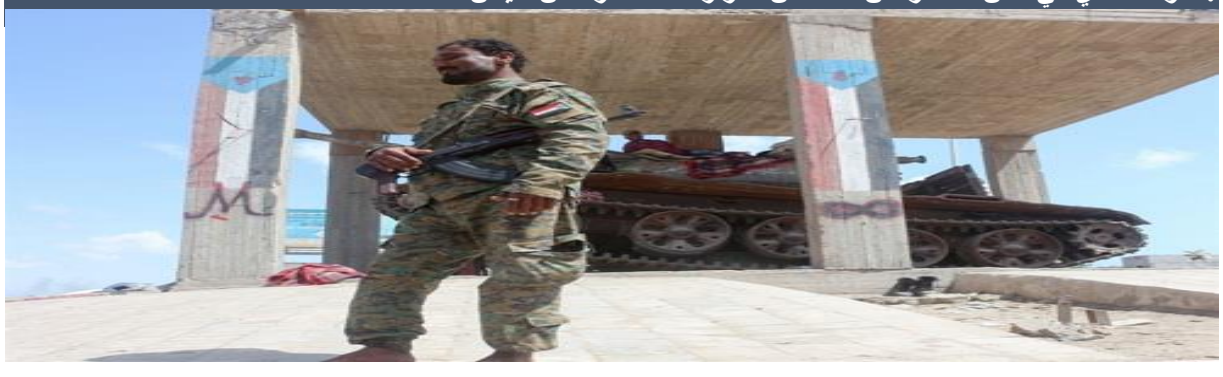

لحج.. إصابة خطيب جامع بيافع في محاولة اغتيال

أُصيب الأربعاء خطيب مسجد برصاص مسلح في إحدى مديريات يافع بمحافظة لحج.

وقالت مصادر محلية، إن مسلح أطلق الرصاص على خطيب أحد المساجد في مديرية لبعوس (يافع) يُدعى "محمد عبدالله أحمد الحطيبي" (٤٥ عاماً)، ما أدى إلى إصابته في يده وفخذه اليسرى، فيما لاذ المسلح بالفرار.

وأوضحت المصادر أن المسلح هاجم الخطيب داخل الجامع أثناء إلقاءه محاضرة للمصلين.

وحمل المواطنون الأجهزة الأمنية مسؤولية الانفلات الأمني الذي تشهده يافع في ظل سيطرة الانتقالي.

وكان مسلحون في منتصف يوليو ٢٠٢١ اغتالوا الداعية المنتمي للتيار السلفي "سرور علي عبدالله اليافعي" أثناء خروجه من أحد المساجد عقب صلاة الفجر في مدينة الحبيلين.

قيادي جنوبي في المؤتمر يدعو لاستمرار استهداف الإمارات

دعا القيادي الجنوبي في حزب المؤتمر الشعبي العام، ياسر اليماني إلى استمرار استهداف الإمارات والسعودية بهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية والمجنحة، ملمحاً إلى أن استهداف الإمارات من قبل قوات صنعاء قد توقف بسبب ضمانات.

وقال اليماني في تغريدة على حسابه بتويتر إن استمرار ما أسماه "الإعصار اليمني لضرب وتأديب دويلة أبوظبي وكيان آل سعود المحتل لأرض الحرمين الشريفين يجب أن يستمر وألا يتوقف مهما كانت الضمانات".

داعياً إلى إلا يكون هناك وقف لاستهداف الرياض وأبوظبي إلا برفع "العدوان عن بلادنا وأهلنا اليمنيين ودفع كل التعويضات لليمن واليمنيين جراء عدوانهم".

واختتم القيادي الجنوبي بحزب المؤتمر والمقيم في الخارج تغريدته بالتأكيد على أن "البعران في السعودية ودويلة أبوظبي لا يعرفون إلا لغة القوة".

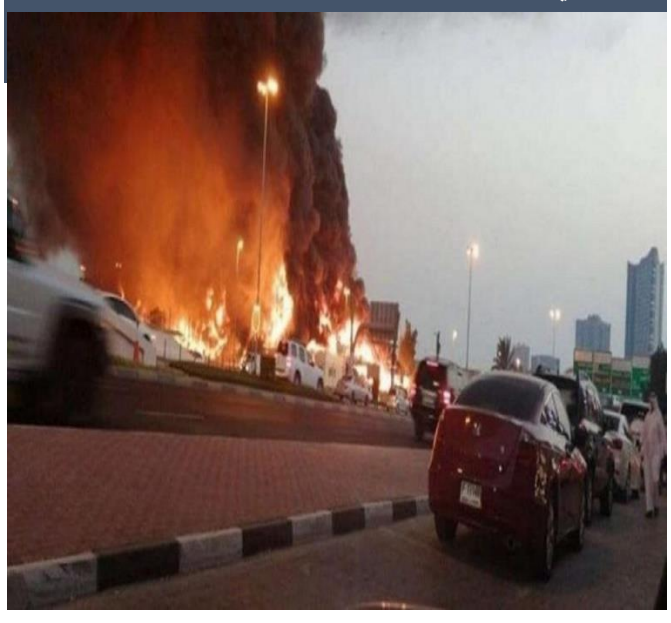

التحالف يلمّع " عفاش " ويسمح له بالتصدير لأول مرة من ميناء المخا فيما يمنع التصدير من الجنوب

في أول عملية تصدير تشهدها اليمن منذ بداية الحرب على البلاد من قبل التحالف السعودي الإماراتي، سمح التحالف الذي يفرض حصاراً على الموانئ اليمنية، سمح لطارق عفاش الذي تتمركز قواته في مدينة المخا الواقعة على الساحل الغربي لليمن بتصدير أول شحنة من المنتجات الزراعية منذ بداية الحرب على اليمن. التحالف السعودي الإماراتي وعلى الرغم من سيطرته على المحافظات الجنوبية وانتهاء الحرب فيها بين قوات صنعاء والتحالف، إلا أنه لم يسمح للمستثمرين اليمنيين والمزارعين بتصدير منتجاتهم الزراعية إلى القرن الإفريقي أو إلى أي بلد آخر عبر أي ميناء من موانئ المحافظات الجنوبية.

واليوم وبعد مرور ٧ سنوات من الحرب على اليمن يسمح التحالف بتصدير أول شحنة ليس عبر موانئ الجنوب الرئيسية بل عبر ميناء المخا الذي تسيطر عليه الإمارات وقوات طارق صالح، حيث تم تصدير ٥٠٠ طن من البصل إلى ميناء بربرة بالصومال على القرن الإفريقي.

يقول مراقبون إن السماح بالتصدير عبر ميناء المخا وليس عبر ميناء عدن أو ميناء المكلا أو نشطون فيه رسالة واضحة بأن التحالف يسعى لتلميع آل عفاش الذين تهدف الإمارات إلى إعادتهم إلى السلطة في الجنوب، والغرض من إعادة التصدير عبر ميناء المخا هو تلميع لأبناء عفاش وإظهارهم بأنهم أصحاب سلطة وأنهم تمكنوا من تحقيق إنجاز لم تحققه لا حكومة هادي ولا المجلس الانتقالي الجنوبي، وأن على أبناء المحافظات الجنوبية تقبل عودتهم إلى السلطة على حساب القوى الجنوبية كالمجلس الانتقالي الجنوبي أو السلفيين الذين قاتلوا تحت قيادة التحالف السعودي الإماراتي منذ بداية الحرب على اليمن على أمل تمكينهم من السلطة لاحقاً.

قالت مصادر للجنوب اليوم في وزارة النقل التابعة لحكومة المناصفة الموالية للتحالف السعودي إن التحالف وبسبب إجراءاته وحصاره تسبب بمنع أي تصدير من اليمن إلى الخارج، مشيراً إن اليمن كانت تصدر كميات كبيرة من الخضروات والفواكه والمنتجات الزراعية الأخرى إلى الدول الإفريقية عبر الموانئ البحرية الجنوبية والغربية، إلا أنه منع التصدير من أي ميناء جنوبي رغم انتهاء الحرب في المحافظات الجنوبية بين التحالف وقوات صنعاء، وهو ما اضطر المستثمرين إلى نقل المنتجات الزراعية المراد تصديرها للخارج عبر البر إلى المهرة ومنها شرق اليمن ثم إلى صلالة في سلطنة عمان ومن هناك يتم شحنها عبر السفن إلى القرن الإفريقي أو الدول الأخرى في المنطقة.

وأضاف المصدر إن تكاليف الشحن على المستوردين إلى ميناء عدن مثلاً تصل تكلفتها إلى ٧٠٠٠ دولار للحاوية الواحدة بسبب تأخر الشحن وعدم سماح التحالف للتجار باستيراد بضائعهم مباشرة إلى ميناء عدن أو أي ميناء يمني آخر حتى لو كان هذا الميناء تحت سيطرة التحالف، مضيفاً إنه التحالف يجبر المستوردين إلى الاستيراد إلى ميناء جدة ومن هناك يتم تفتيش الحاويات والسفن وتأخير البضائع وبعضها تصل مدة التأخير إلى ٦ أشهر، في بعض الأحيان في ظل هذه الظروف تفسد كثير من البضائع وتنتهي صلاحيتها وهو ما يتسبب بخسائر كبيرة للتجار والمستثمرين.

حل مشكلة الاستيراد عبر ميناء عدن الذي يكلف التجار ٧ آلاف دولار للحاوية الواحدة تمثل بالاستيراد عبر سلطنة عمان ومن هناك يتم نقل البضائع من عمان عبر الطريق البري إلى اليمن وهو ما قلل تكلفة الاستيراد والشحن من ٧ آلاف دولار إلى ألفي دولار ورغم ذلك لا يزال هذا المبلغ كبيراً بالنسبة للتجار والمستوردين.

الشريان الرئيسي للتصدير والاستيراد لليمن كان ميناء الحديدة، والذي كان يستقبل ٧٠٪ من الواردات إلى اليمن قبل الحرب، مع دخول الحرب على اليمن عامها الثاني شرع التحالف السعودي الإماراتي بتفعيل ورقة الحرب الاقتصادية، غير أن هذه الورقة استخدمها التحالف للحرب على اليمنيين بأكملهم شمالاً وجنوباً، وحتى اليوم لا يزال التحالف يمنع التجار والموردين اليمنيين من الاستيراد عبر ميناء الحديدة، ولم يعد الميناء يعمل إلا لدخول السفن المحملة بالمواد الإغاثية التابعة للمنظمات الأممية لإدخال المساعدات الإنسانية، وحتى هذه الأخيرة لا تدخل إلى ميناء الحديدة إلا بصعوبة وبعد احتجازها عدة أشهر من قبل التحالف السعودي الإماراتي.

وتجدر الإشارة إلى أن سلطة صنعاء التي يحاربها التحالف العسكري السعودي الإماراتي، سبق أن أعلنت عن تخفيض التعرفة الجمركية إلى النصف لمن أراد من الموردين الاستيراد عبر ميناء الحديدة، إضافة إلى إبقاء سعر صرف الدولار الجمركي على حاله حيث لا يزال سعر صرف الدولار الجمركي في حكومة صنعاء ٢٥٠ ريالاً للدولار الواحد وهو السعر الرسمي المعلن من البنك المركزي بصنعاء فيما سعر الصرف في السوق السوداء يبلغ ٦٠٠ ريال، لكن التحالف السعودي لجأ إلى أساليب أخرى لمنع الموردين من الاستيراد عبر ميناء الحديدة مستخدماً في ذلك آلية احتجاز السفن وتأخيرها في جدة لعدة أشهر إضافة إلى توجيه التحالف لحكومة هادي الموالية للرياض على إجبار التجار على الاستيراد فقط عبر ميناء عدن وهو ما يتسبب برفع كلفة الاستيراد حيث تصل تكلفة شحن الحاوية الواحدة إلى ميناء عدن ٧ آلاف دولار.

في المقابل لم تلتزم حكومة هادي على إبقاء سعر صرف الدولار الجمركي عند سعره السابق ٢٥٠ ريال وأصدرت قبل عدة أشهر قراراً برفع سعر صرف الدولار الجمركي من ٢٥٠ ريال إلى ٥٠٠ ريال، وهذا هو السعر الرسمي لصرف الدولار أمام الريال اليمني في مناطق سيطرة التحالف فيما سعر الصرف في هذه المناطق في السوق السوداء يتجاوز الـ١٢٠٠ ريال للدولار الواحد فالعملة اليمنية في مناطق سيطرة التحالف تشهد منذ سنوات انهياراً في قيمتها في مقابل حفاظ حكومة صنعاء على قيمة العملة المحلية المتداولة في المحافظات الشمالية الغربية التي يتواجد فيها أكثر من ٧٥٪ من سكان اليمن.

عن مركزي عدن.. بنك شركات السوق السوداء

البنك المركزي في عدن يحول عشرات المليارات من الريالات مرتبات موظفي الدولة عبر شركات الصرافة، في ظل المضاربة المحمومة بالعملة وضعف أدواته الرقابية ليعزز من رصيد المضاربة، وليتسبب بارتفاع الطلب على العملة خصوصا أن كثيرا من المرتبات تحول للمناطق الشمالية.

بهذه الطريقة يدعم البنك شركات الصرافة الطارئة والنافذة في استثمارات السوق السوداء بمبالغ ضخمة ومهولة.

هناك علاقة وطيدة بين صرف المرتبات عبر السوق السوداء وانهيار العملة.

وعلى البنك أن يراجع سياساته النقدية ويبحث عن طرق آمنة لصرف المرتبات والتحويلات الضخمة، غير الكريمي وشركات الصرافة الطارئة الأخرى التي أثرت وأغرقت السوق وأهدرت العملة وبدعم من البنك المركزي اليمني.

وخل المزاد الأسبوعي ينفعك يا بنك شركات السوق السوداء، بعدما كنت بنك البنوك

عدن.. قوات الانتقالي تقتحم منزل مواطن في المعلا وتعتقل ٦ أطفال

تستمر انتهاكات الانتقالي في مدينة عدن , حيث احتجزت قوات البحث الجنائي التبعة للانتقالي في مدينة عدن أسرتين مكونتين من امرأتين وزوجيهما و٦ أطفال من منطقة المعلا.

وقال ناشطون أن قوات البحث الجنائي احتجزت رجلين على ذمة مطالبتهما بمسكن في منطقة الدكة بالمعلا، كما قامت باحتجاز زوجتيهما بشكل غير قانوني وأطفال تتراوح أعمارهم بين سنتين و٨ أعوام.

وطالب الناشطون والاهالي الجهات الأمنية بسرعة الإفراج عنهم، واصفين ما يتعرضون له بالأمر غير القانوني وغير المنطقي والذي يستدعي التحقق من نوايا مسؤولي البحث الجنائي وسبب إقدامهم على هكذا فعل، لا سيما وأن الأسرتين من أهالي مدينة عدن.

وبحسب الناشطون فقد تعرضوا للتهديد من قبل الانتقالي على خلفية تضامنهم مع الأسرتين.

وتتعرض منازل المواطنين للاعتداءات من قبل الانتقالي واقتحامات ومداهمات واعتقالات وترويع للنساء والاطفال.

جمال عامر يكشف المستور .. الإمارات تذل الرياض لهذا السبب ؟

قال رئيس تحرير صحيفة الوسط اليمنية جمال عامر في منشور له على صفحته في الفيس بوك ، أن اشتراطات أبوظبي المذلة على الرياض للعودة إلى التحالف وموقف صنعاء من صفقة غير وطنية

حاولت أبوظبي القيام بدورين مخاتلين فيما له علاقة بالحرب على اليمن احدهما إزاء صنعاء واستمر حتى قامت بخطئها القاتل بالعودة الى المواجهة المباشرة بمديريات شبوة وفي مديريات بمحافظتي تعز والحديدة وأدى الى اعادتها الى دائرة الاستهداف العسكري المباشر من قبل صنعاء.

أما الدور الأخر فكان مع الرياض التي تجتر فشلا متواصلا في عدوانها المتواصل منذ سبعة اعوام و الحريصة على استعادة مشاركة شريكتها الفاعلة ضمن التحالف وهو مامنح بن زايد جرأة في فرض شروطه المجحفة على حليفه المفترض.

ووفقا لعامر فقد أرادت أبوظبي أن تمسك العصا من الوسط مع استحالة نجاح سياسة كهذه وبالذات حين تغادر القضايا طاولات الحوار إلى ساحات القتال.

وفي هذا السياق ظلت قيادة أبوظبي تؤكد لصنعاء عبر وسطاء أو من خلال لقاءات غير معلنة نأيها عن المشاركة في الحرب على اليمن بما في ذلك الطلعات الجوية الحربية مبدية عن رفض شديد لسياسات المملكة والذين كانوا يصفون قيادتها الصاعدة بالمتهورة والمراهقة.

كانت صنعاء تعلم بواعث هذا التودد وأغراضه الذي يتناقض تماما مع تمويل ابوظبي لمليشيات القوات المشتركة في الساحل الغربي واستمرار احتلالها لمديريات في محافظتي الحديدة وتعز وكذا طمعها باحكام سيطرتها على كامل الجنوب.

إلا إنه ولأسباب تكتيكية لم يكن من الواقعية جعل مطلب الانسحاب من الساحل الغربي بمثابة العقدة بالمنشار. باعتبار إن خروج القوات التابعة لها من كل أرض يمنية سلما أو حربا هي مسألة وقت لا أكثر

وبالمقابل فقد كانت الامارات تمارس ابتزازا مهينا على الجانب السعودي للحصول على كامل الكعكة في الجنوب بل وجزء من الشمال ما اوجد خلافا بانت علاماته وهو ماستدعى تدخل بريطاني.

وبحسب مصدر وثيق الاطلاع فقد كانت ابوظبي تقدم اشتراطات للرياض مقابل عودتها للمشاركة في الحرب وأن هذه الاشتراطات تم تقديمها أثناء لقاء ضم قيادات استخباراتية من البلدين في مدينة نيوم وبرعاية بريطانية ومنها تسليم الجنوب كاملا دون انتقاص لوكلائها في المجلس الانتقالي باخلاء ماتبقى من المحافظات الجنوبية ممن تسمهم بقوات الاخوان بالاضافة الى التسليم بسيطرتها على مديرية المخا وباب المندب والمديريات المجاورة التي تمثل حماية ضرورية لهما بغطاء ادواتها المتمثلة بالقوات المشتركة التي تم تغطيتها سياسيا بانشاء المجلس السياسي.

وبحسب ذات المصدر فقد رفض الجانب الإماراتي طلبا سعوديا بابقاء المهرة وحضرموت تحت سيطرتها باعتبارهما محافظتين حدوديتين وكذا تسليم باب المندب كون السعودية من ضمن الدول المطلة عليه.

وقد صعد هذا الرفض من الخلاف بين النظامين إلى مستواه الأعلى إلا أنه وبينما اتسم الرد السعودي بما هو أشبه بتعبير عن غضب منه إلى سياسات تترجم على الأرض نظرا لفشلها المتواصل في تحقيق اي نصر عسكري على الجبهات المفتوحة في أكثر من محافظة يمنية كان الرد الإماراتي عمليا – مثل فرضا لأمر واقع تمثل بسحب القوات الممولة إماراتيا من المناطق المتاخمة للحديدة دون علم الرياض وإبقاء سيطرتها على المنافذ البحرية -الخوخة -ميناء ريمة -باب المندب الاستراتيجي وعدد من الجزر التي قدمت بعضها كرشوة لاسرائيل مثل جزيرة ميون الاستراتيجية. نقل عدد من ألوية العمالقة من الساحل تمكنت عبرها من استعادة مديريات شبوة -بيحان -عسيلان -العين -بالاضافة – الى مديرية حريب المارية كونها تمثل حماية استراتيجية بعد السيطرة السياسية على المحافظة حين تم تعيين محافظ موال لأبوظبي بعد تمويل احتجاجات لاسقاطها قبليا

التوجه إلى محافظة حضرموت التي بات اسقاطها مسألة وقت بسبب خروج هادي عن الجاهزية وارتهانه الكلي لنظام - الرياض الذي يعاني العجز في إبداء اي ممانعة قد تقود الى قطيعة مع نظام ابوظبي الذي اكدت الوقائع الاخيرة حين تم استهدافها من صنعاء بالصواريخ والمسيرات بأنه الحليف الاستراتيجي لامريكا وقفازاتها في تمرير العمليات القذرة القادر على اللعب على كل الحبال والمتناقضات والمتخفف من أي مخاوف من تغير المزاج الشعبي كنتاج لسياساته المتقاطعة مع الدين والمبادئ ومن أي قدر من الأخلاق.

إلا أن هذا النظام ومع مايتبدى من تحقيق نجاح بالسيطرة على ماتحت يده من التراب اليمني والالتزام بعدم تجاوزه لازال مهددا بموقف نظام صنعاء الرافض لتقسيم اليمن وعدم مناقشة اي صفقات بهذا الاتجاه وللحديث بقية.

أنباء عن وقوع من تبقى من قوات العمالقة في حريب بمأرب تحت حصار قوات صنعاء

وردت معلومات تداولها ناشطون جنوبيون على مواقع التواصل الاجتماعي اليوم الأربعاء، عن وقوع قوات العمالقة الجنوبية الموالية للإمارات تحت حصار قوات صنعاء في مديرية حريب جنوب محافظة مأرب.

سبق أن دفعت الإمارات بألوية العمالقة الجنوبية الموالية لها إلى التقدم في شبوة والسيطرة على مديريات شمال شبوة كانت قوات صنعاء قد سيطرت عليها بالاتفاق مع القبائل هناك، وحاولت قوات العمالقة تأمين وجودها وبقاء سيطرتها على مديريات شمال شبوة من خلال بسط سيطرتها على مديرية حريب جنوب محافظة مأرب كجبهة متقدمة لها في محافظة مأرب الشمالية.

حسب المعلومات المتناقلة بين الناشطين الإعلاميين وبعض المواقع فإن قوات صنعاء تمكنت من تنفيذ عملية التفاف عسكرية برية تمكنت من خلالها إطباق الحصار على قوات العمالقة في مدينة حريب جنوب مأرب.

العملية العسكرية لقوات صنعاء أدت إلى قطع خطوط إمداد قوات العمالقة في حريب التي يربطها خط إسفلتي رئيسي بينها وبين مديرية بيحان شمال شبوة معقل قوات العمالقة.

يقول الناشطون إن سيطرة قوات صنعاء على منطقة نجد المرقد الاستراتيجية مكنتها من فصل مديريتي بيحان بشبوة عن حريب بمأرب.

وسبق أن تعرضت قوات العمالقة خلال الساعات الماضية لهجمات بالصواريخ الباليستية في المناطق التي تتواجد فيها في مديرية حريب ما أوقع فيها خسائر بشرية كبيرة جداً بحسب مصادر موثوقة تحدثت للجنوب اليوم.

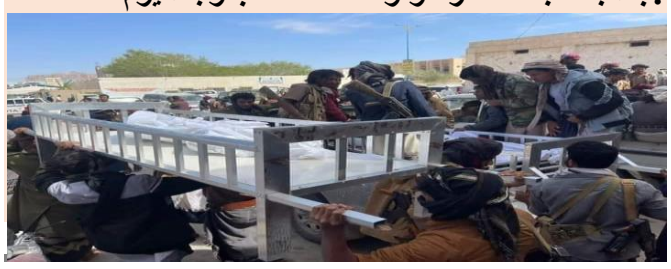

حيدان يستبدل مجندي الانتقالي في عدن وأبين بمسلحي الإصلاح

هاجم المجلس الانتقالي الموالي للإمارات إبراهيم حيدان وزير داخلية هادي على خلفية فصل مجندين بقوات الأمن الخاصة أبين – عدن واستبدالهم بمسلحي الإصلاح.

وكان حيدان عاد أوخر يناير الماضي إلى عدن والتقى بقائد قوات التحالف في عدن عبد العزيز البلوي ضمن مساعي حكومة هادي في السيطرة على مفاصل القرار الأمني في المؤسسات في المدينة التي تسيطر عليها قوات الإنتقالي.

وتأتي هذه التحركات في ظل الحديث عن إرسال الإمارات ألوية تابعة لطارق عفاش من المخا إلى عدن بهدف إزاحة المجلس الانتقالي من المشهد.

ويتهم جنوبيون وزير داخلية هادي بإثارة الفوضى الأمنية في مدينة عدن والذي فشل تماما في السيطرة على الملف الأمني.

بسبب اليمن.. مسؤول أمريكي يكشف احتمال إشراك زوارق إسرائيلية في الخليج والبحر الأحمر وباب المندب

يبدو أن الهجمات التي شنتها قوات صنعاء على الإمارات أصبحت هاجساً يؤرق الإسرائيليين الطامحين لبسط نفوذهم العسكري المباشر على مواقع حساسة وهامة في اليمن مثل جزيرة سقطرى وباب المندب.

في تقرير لوكالة رويترز، قال مسؤول أمريكي إن البحرية الأميركية تدرس إشراك زوارق إسرائيلية مسيّرة في عملياتها بالشرق الأوسط عبر مقر قيادة أسطولها الخامس التابع للبحرية الأمريكية التي تتخذ من المنامة في البحرين مقراً لها، في خطوة قد تعمّق دور إسرائيل المتنامي في الترتيبات العسكرية بالمنطقة التي تشمل اليمن والخليج وباب المندب والبحر الأحمر ضد ما أسمتها الوكالة بـ"الخصوم السابقين في الخليج" في إشارة إلى اليمن وجماعة أنصار الله التي تواجه التحالف العسكري السعودي الإماراتي منذ ٧ سنوات.

هذا التصريح جاء في الوقت الذي تستضيف فيه البحرين رئيس وزراء الكيان الصهيوني نفتالي بينيت في زيارة هي الأولى من نوعها منذ تطبيع العلاقات بين دويلة البحرين والكيان الصهيوني العام الماضي.

وأوضح مسؤولون أنه من المقرّر أن تصبح إسرائيل الدولة رقم ٢٩ التي تنشر ملحقاً عسكرياً في مقر الأسطول في المنامة، وأضافوا أن الملحق العسكري الذي لم يتم الإعلان عن اسمه بعد من المحتمل أن يكون برتبة كابتن أو كوماندر.

وقال مسؤول أميركي إن "الهدف هو إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة" على الصعيد الثنائي بين إسرائيل والأسطول، في إشارة إلى إلحاق المبعوث الإسرائيلي بالبحرين.

النخبة الشبوانية تحتجز العشرات من شاحنات نقل البضائع التجارية في مداخل عتق

أفادت مصادر محلية أن مداخل عتق تشهد توتر أمني بعد احتجاز مجندي النخبة الشبوانية عدد من القاطرات وقطع الطريق.

وأوضحت المصادر أن أفراد النخبة الشبوانية أقدموا على قطع الطريق على مدخل مدينة عتق الشرقي احتجاجا على قطع رواتبهم التي كانوا يتسلموها من الإمارات.

وأشارت المصادر إلى أن أفراد النخبة الشبوانية احتجزوا القواطر والشاحنات للمطالبة بصرف مرتباتهم قطع المئات من مجندي النخبة الشبوانية الذين تخلت عنهم الإمارات اليوم الخميس الشوارع الرئيسية في مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة.

وكانت قوات "النخبة الشبوانية" الموالية للإمارات، احتجزت الإثنين، العشرات من شاحنات نقل البضائع التجارية المتجهة إلى مدينة عتق عاصمة محافظة شبوه بعد تخلي الإمارات عن خدمتهم.

وفي ال١٠ من فبراير الجاري قطع الالاف من مجندي النخبة الشبوانية الشوارع الرئيسية المؤدية إلى مطار عتق الذي تتخذه القوات الإماراتية مقرا لها، احتجاجا على عدم صرف رواتبهم ومكافئاتهم الشهرية من الإمارات التي استغنت عن خدماتهم في شبوة , وأشعلوا النار في الإطارات التالفة، ومنعوا مرور السيارات .

شبوة.. احتجاجات بعتق ترفض تمييع قضايا اغتيال الكوادر الطبية

نظمت نقابتي المهن الطبية ونقابة الأطباء بمحافظة شبوة، احتجاجات نددت بمحاولات تمييع قضية قتل الدكتور "سالم العتيقي".

وحمَّلت النقابتان في وقفة احتجاجية نُفذت، الثلاثاء، أمام مكتب الصحة والسكان في عتق الجهات القضائية مسؤولية تأخير حكم القصاص الصادر من المحكمة الابتدائية بمديرية الصعيد، بحق قاتل الطبيب "سالم العتيقي"، والمماطلة في تنفيذه.

واغتال مسلح الدكتور "سالم محمد بن هادي العتيقي" في عيادته الخاصة بقرية يشبم بمديرية الصعيد بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٠، علي يد شخص يُدعى "بريك علي ناصر بن عيشه العتيقي"، إلا أن تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق الجاني لم يُنفذ حتى اللحظة، الأمر الذي جعله الكثير من الحقوقيين استهتاراً بأرواح المواطنين ومخالفة لكل التشريعات والقوانين الحقوقية والإنسانية.

وانتشرت الاعتداءات ضد الأطباء والعاملين في المجال الصحي بمحافظة شبوة, أخرها تعرض مدير مستشفى نصاب في ٢٧ يناير ٢٠٢٢ الدكتور "محمد أحمد خشاع بانافع" لمحاولة اغتيال برصاص جندي في قوات الأمن الخاصة يُسمى "أحمد هادي" تهجم على عمال المستشفى واعتقل الحارس المدني "فوزي محمد عبدالله" ونقله إلى إدارة الأمن.

وتشهد شبوة انفلات أمني وعمليات اغتيالات في ظل الصراع بين الاصلاح والانتقالي.

إشهار مكون مدعوم من الإنتقالي مناهض للإصلاح وهادي في الضالع

أشهِر في محافظة الضالع الثلاثاء مكون سياسي مدعوم من الإنتقالي ومناهض لـ"هادي" والإصلاح.

وأقر لقاء تشاوري لعدد من الشخصيات القبلية والسياسية الموالية للإنتقالي، تشكيل ملتقى "الوجاهات الاجتماعية" ممثلين من كافة مديريات الضالع برئاسة الشيخ "عبدالعزيز محسن حسين الحريري" وعضوية ١٢ آخرين.

ويهدف الملتقى حسب بيان الإشهار إلى توطيد أواصر التعاون المجتمعي بين أبناء الضالع بصورة خاصة والجنوب بصورة عامة تحت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي.

وتشهد الضالع صراعاً بين الإصلاح والانتقالي وعمليات اغتيالات وتصفيات بين الطرفين.

لملس يهدد معين بالاستقالة ويحمله مسؤولية تجويع أبناء عدن

هدد محافظ عدن التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي التابع للإمارات، أحمد لملس، بالاستقالة من منصبه، على خلفية عدم التزام حكومة معين عبدالملك بالتزاماتها تجاه المواطنين وتوفير احتياجاتهم وكذبها عليهم.

وقال لملس في تصريح صحفي اليوم الإثنين خلال اجتماع المكتب التنفيذي لعدن إن السلطة المحلية بعدن اتفقت مع حكومة معين في نوفمبر العام الماضي لمعالجة مشكلة الكهرباء، مؤكداً أن لديه التزامات من معين عبدالملك بتنفيذ المعالجات لأزمة الكهرباء في عدن، لكنه أكد أن معين لم ينفذ شيئاً من تلك الالتزامات منذ نوفمبر وحتى هذه اللحظة.

وقال لملس "عندنا التزامات من الحكومة بالمعالجة وللأسف نحن اليوم في منتصف فبراير ٢٠٢٢ ولم نجد استجابة".

وهدد لملس بعدم السكوت وعدم القبول باستمرار معاناة المواطنين في عدن والذين يفتقدون لأبسط الخدمات الأساسية.

وقال لملس "إدارة عدن مسؤولية توليناها وعلينا القيام بواجبنا والمقصر سيتم محاكمته شعبيا في الكهرباء أو غير الكهرباء أيا كان محافظ أو مسؤول مؤسسة أو حكومة ويجب أن نعمل وفق هذا المبدأ، وإذا لم نقدم لها شيئاً فلا داعي أن نجلس على هذا الكرسي"، وفي ذلك تهديد واضح لمعين عبدالملك بالاستقالة وتحميله مسؤولية استمرار انهيار الخدمات وعدم حل مشاكلها وتهرب سلطة معين عبدالملك عن التزاماتها التي ضجت بها تصريحاته على وسائل الإعلام فقط.

وحالياً تعاني عدن من أزمة في المشتقات النفطية في ظل رفع شركة النفط سعر الدبة البترول إلى ١٩ ألف ريال بشكل رسمي وأعلنت ذلك في بيان اليوم الإثنين، إضافة لأزمة جديدة بدأت تشهدها المدينة تتمثل بانعدام الغاز المنزلي في ظل تقليص شركة الغاز التي تديرها سلطة حزب الإصلاح من مأرب لحصة عدد من المحافظات الجنوبية خاصة تلك التي يتواجد فيها المجلس الانتقالي الجنوبي كعدن وأبين ولحج.

عدن.. الشعيبي يرفض التعاطي مع ملف المخفيين قسرا ويتهم الانتقالي بإعتقالهم

رفض مدير أمن عدن مطهر الشعيبي دعوات أمهات المخفيين قسراً في السجون السرية في المدينة بدون تُهم والتي تطالب بالافراج عن أبناءها.

وقال أنيس الشريك رئيس منظمة الراصد لحقوق الإنسان إن قضايا بعض المخفين قسراً بدون تهم تتطلب توجيهات محافظ عدن "أحمد لملس" وأخرى من مدير الأمن السابق شلال شايع للنظر فيها.

وأوضح الشريك أن بعض الأُسر العدنية تحاول مراراً وتكراراً الوصول إلى لملس وشلال للحديث عن قضايا أبنائها إلا أنها تفشل.

واتهم الشريك مدير أمن عدن مطهر الشعيبي بالتنصل من هذا الملف بحجة أن تلك الاعتقالات تمت دون علمه وخارج توجيهاته، وأن عليهم التوجه للمحافظ وشلال شايع والمجلس الانتقالي لمناقشة تلك المواضيع، في تأكيد على أن السجون السرية خاصة بالانتقالي.

وطالب الشريك المحافظ لملس الاستماع إلى أسر المعتقلين والنظر في قضايا أبنائها.

ونفذت أمهات المعتقلين في سجون الانتقالي وقفة احتجاجية أمام منزل رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة السابق القاضي "وهيب فضل الردفاني"، مطالبين فيها بتسليم ملف ١٤ معتقلاً تعسفاً للجهات المختصة لاستكمال إجراءات المحاكمة والعمل على الإفراج عنهم.

وأشارت الأمهات إلى الأوضاع التي يعيشها أبناؤهن في سجن بير أحمد في ظل عدم تقديم الرعاية الصحية لهم وسوء المعاملة التي دفعت المعتقل فهد العزاني إلى الانتحار.

ويقبع المئات من أبناء عدن في سجون الانتقالي السرية وسط تعرضهم للتعذيب والاغتصاب والتصفية بحسب تقارير محلية ودولية.

حرائق تلتهم محلات تجارية بالمهرة وخسائر مادية فادحة

اندلع حريق هائل اليوم الأحد وسط مدينة الغيضة بمحافظة المهرة.

وقالت مصادر محلية إن الحريق اندلع في سوق الورش لقطع الغيار، وامتد إلى عدد من المنزل والمحلات التجارية المجاورة، مبينة أن الحريق بسبب ماس كهربائي.

وأكثوضحت المصادر أن الحريق استمر لوقت لساعات نتيجة وصوله إلى أحد مخازن المواد البلاستيكية والبطاريات واسطوانات الغاز، الأمر الذي فاقم انتشار الحريق وإعاقة عملية الإطفاء.

وأفادت المصادر أن الحريق خلف خسائر مادية فادحة في ممتلكات التجار دون الحديث عن سقوط ضحايا, وسط غياب للدفاع المدني.

النخبة الشبوانية تمنع شاحنات البضائع من الدخول إلى عتق احتجاجاً على تسريحها من الخدمة

قامت قوات "النخبة الشبوانية" الموالية للإمارات، اليوم الإثنين، باحتجاز العشرات من شاحنات نقل البضائع التجارية المتجهة إلى مدينة عتق عاصمة محافظة شبوه.

وأكد ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، أن عناصر من "النخبة الشبوانية" التي تخلت عنهم الإمارات، نصبوا نقاط تفتيش في المدخل الشرقي لمدينة عتق، منعوا خلالها مرور شاحنات نقل البضائع احتجاجا على شطب اسمائهم من كشوفات المكافئات الإماراتية.

وكانت هذه القوات التي يتم استبدالها بقوات تابعة لطارق عفاش نصبت قبل أيام خياما للاعتصامات أمام بوابة منشأة بلحاف الغازية التي اتخذتها القوات الإماراتية مقرا لقياداتها العسكرية في شبوة.

احتراق ٥٠٠ نخلة في حضرموت دون تدخل الدفاع المدني

احترقت مزارع نخيل في محافظة حضرموت دون تدخل من السلطات الذي شب في مساحات زراعية كبيرة .

وقالت مصادر محلية إن النيران أدت إلى احتراق أكثر من ٥٠٠ نخلة في منطقة وادي عسد في الريدة وقصيعر بمحافظة حضرموت.

واضافت المصادر ان الرياح ادت الى توسع الحرائق مخلفة كارثة كبيرة على المزراعين في المنطقة .

المقاتلون الجنوبيون في الحدود.. دماء تُزهق بهدف تسليم حوض حرض النفطي للسعودية

كشفت مصادر خاصة للجنوب اليوم، عن الأهداف الحقيقية للتصعيد العسكري السعودي للقتال في حرض، المدينة الصغيرة الواقعة على مقربة من الحدود السعودية اليمنية بمحافظة حجة شمال غرب اليمن.

في هذه الجبهة يقاتل العديد من أبناء المحافظات الجنوبية كمجندين تابعين ليس لقوات هادي ووزارة دفاعه بل كمقاتلين مجندين تابعين للجيش السعودي حيث صُرفت لهم بطائق عسكرية تحت شعار النخلة والسيفين السعودية كما أن مرتباتهم تصرف لهم من القوات السعودية وليس من وزارة دفاع "الشرعية"، وذلك لا يعني عدم وجود قوات يمنية موالية للتحالف في الحدود تتبع قوات هادي رأساً غير أنها تختلف عن تلك التابعة للسعودية مباشرة بكونها لا تستلم مرتباتها بانتظام كما هو الحال مع مجندي التحالف.

حالياً تشن السعودية هجوماً عنيفاً على مدينة حرض مستخدمة مقاتلين يمنيين نصفهم من الجنوبيين السلفيين، ومن الواضح أن السعودية تستميت من أجل السيطرة على هذه المنطقة التي تسعى السعودية لانتزاعها من سيطرة قوات صنعاء بسبب ما تحتويه المنطقة من حوض نفطي سبق أن منعت الرياض التنقيب عن النفط فيه أو استخراجه منذ عهد الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي والذي تم اغتياله في ١١ اكتوبر ١٩٧٧ قبل أقل من شهرين من موعد افتتاحه أول بئر نفطي في حوض حرض بالتزامن مع الذكرى الـ١٥ لثورة ٢٦ سبتمبر، وذلك بعد أن حفرت شركة "شل" الأمريكية حينها ٢٠ بئراً في المنطقة، لكنها توقفت بشكل مفاجئ بعد ضغوط سعودية على الشركة ما دفعها لأخذ معداتها والرحيل وهو ما أزعج الرئيس الحمدي حينها ودفعه للتوجه إلى الرياض ولم تمضِ سوى أسابيع قليلة حتى تم اغتياله.

إذن، نحن أمام معركة يدفع فيها اليمنيون دماءهم للقتال مع الرياض في سبيل تمكينها من السيطرة على حوض نفطي يمني، وللأسف فإن نصف من يقاتلون بصف السعودية في حرض هم من أبناء المحافظات الجنوبية الذين تمنع عنهم السعودية تشغيل منشآتهم الاستراتيجية كالمطارات والموانئ والمنشآت النفطية والغازية، وهي السعودية ذاتها التي حاربت المهرة طوال العقود الماضية ومنعت الحكومات اليمنية الجنوبية المتعاقبة من التنقيب عن النفط والغاز الذي تربض عليه المهرة في البر والبحر.

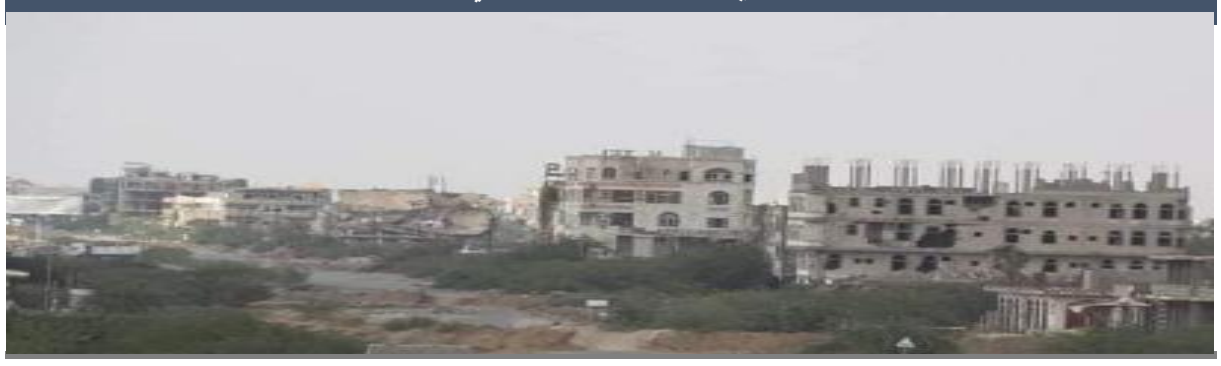

القاعدة يطلب فدية مالية وإطلاق سراح عناصره مقابل الإفراج عن الفريق الأممي المختطف بأبين

فرض تنظيم القاعدة في أبين فدية مالية مقابل الإفراج عن موظفي مكتب الأمن والسلامة التابع للأمم المتحدة بعد ٣ أيام من اختطافهم.

وقالت مصادر محلية، إن محافظ أبين شكّل لجنة للتفاوض مع خاطفي موظفي الأمم المتحدة، بعد أن التقى الاثنين برفقة وفد من الأمم المتحدة، بقائد اللواء الثالث حماية رئاسية التابع لهادي "لؤي الزامكي"، الذي يتفاوض مع الخاطفين، حيث أبلغ الأخير المحافظ أبو بكر والوفد الأممي المرافق له بأن تنظيم القاعدة طلب مليون ريال سعودي بالإضافة إلى إطلاق سراح عناصره المحتجزين في سجون عدن، مقابل الإفراج عن العاملين في مكتب الأمم المتحدة.

وأوضحت المصادر أن المختطفين الخمسة هم مدير مكتب الأمن والسلامة التابع للأمم المتحدة البلغاري "آكم سوفيول"، والمنسق الأمني "مازن باوزير"، والمنسق الخاص "محمد المليكي" إضافة إلى ٢ مرافقين.

ولفتت المصادر إلى أن اللجنة المشكلة من قِبل محافظ أبين للتفاوض مع الخاطفين مكونة من أربعة أشخاص بينهم مديرا مديريتي مودية والوضيع.

واختطف مسلحون الجمعة العاملين التابعين للأمم المتحدة، أثناء مرورهم في منطقة بين الخديرة ومودية في المنطقة الوسطى بأبين، حيث كانوا في طريقهم إلى عدن قادمين من محافظة شبوة.

احتجاجات داخل جامعة عدن

نفذ المعيدون في جامعة عدن وقفة احتجاجية أمام مبنى وزارة المالية بحكومة هادي في مدينة عدن؛ تنديداً بتجاهل تثبيتهم واستمرار عمليات الإقصاء ضدهم.

ورفع المعيدون وهم أوائل الجامعة من خريجي العام ٢٠١٢ والعام ٢٠١٤، خلال الوقفة لافتات تطالب بتنفيذ توجيهات صادرة من وزارة المالية عام ٢٠١٩م تتضمن تثبيتهم في قوام الهيئة التدريسية بالجامعة ضمن موازنة العامة للعام نفسه.

وأشار المحتجون إلى تحركات يقوم بها البعض في الجامعة لجمع ملفات آخرين موالين للانتقالي بهدف توظيفهم بدلاً عمن عملوا لفترات طويلة دون أي مقابل.

وطالب المحتجون رئيس حكومة هادي ووزيري الخدمة المدنية والمالية بسرعة الاستجابة لمطالبهم وعدم تجاوز التوجيهات السابقة.

وكان المعيدون في جامعة عدن شكوا -في ٢٥ يناير المنصرم- من عمليات إقصاء وتهميش يتعرضون لها من قِبل إدارة الجامعة.. محذرين من محاولات لمنعهم من الحصول على الوظيفة بعد سنوات من العمل الطوعي.

وطالب المعيدون بتوظيفهم واعتمادهم مالياً ضمن خطة الموازنة المالية للعام الجاري ٢٠٢٢م.

وتأتي الوقفات الاحتجاجية للمعيدين في جامعة عدن بعد إضراب شامل ومفتوح ينفذه أعضاء هيئة التدريس والتدريس المساعدة بمختلف كليات الجامعة؛ لمطالبة حكومة هادي بصرف الرواتب بالعملة الصعبة، ورفع راتب عضو هيئة التدريس والتدريس المساعدة، وتوفير الشواغر للمعينين أكاديمياً بدون وظائف، ونقل الموظفين منهم بالخفض والإضافة، وغيرها من المطالب المشروعة.

بقرار رسمي.. جرعة جديدة في المشتقات النفطية في عدن والسعر الرسمي يقفز إلى ١٩ ألف ريال

أعلنت شركة النفط في عدن التابعة لحكومة هادي، اليوم، عن ارتفاع جديد بأسعار المشتقات النفطية، وأصدرت قراراً رسمياً بذلك.

وقالت الشركة في تعميم صادر عنها إن السعر الجديد للتر البنزين ٩٤٨ ريالا، ما يعني أن سعر الدبة سعة ٢٠ لتراً من البنزين أصبح بـ١٩ ألف ريال.

القرار الصادر عن شركة نفط عدن يأتي في ظل أزمة مشتقات نفطية تعانيها المحافظات الجنوبية وجاءت هذه الجرعة بعد أزمة شديدة في الوقود عاشتها مدينة عدن خلال الأيام الماضية.

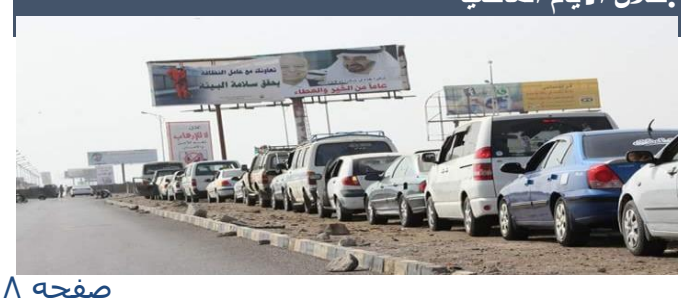

مفاوضات الأمم المتحدة مع تنظيم القاعدة جنوب اليمن تفشل بإطلاق سراح موظفيها الـ٦ المختطفين

كشفت وسائل إعلام محلية إن الأمم المتحدة في اليمن اضطرت إلى التفاوض بشكل مباشر مع تنظيم القاعدة الإرهابي المنتشر في بعض المناطق التابعة لسيطرة حكومة الشرعية والتحالف السعودي الإماراتي جنوب اليمن، وذلك عقب اختطاف التنظيم لموظفين تابعين للأمم المتحدة ومكتبها في اليمن، في محافظة أبين معقل ومسقط رأس الرئيس المقيم في السعودية عبدربه منصور هادي.

وتأتي المفاوضات بين الأمم المتحدة مع تنظيم القاعدة بعد إدراك مكتبها في اليمن بعدم إمكانية تحرير المختطفين باستخدام القوات الحكومية الرسمية نظراً لعدم وجود سلطة فعلية على أرض الواقع في الجنوب، حيث كانت فصائل في "الشرعية" قد أرسلت حملة عسكرية إلى مديرية مودية بأبين، حيث تتمركز عناصر التنظيم الإرهابي، في محاولة منها للضغط على التنظيم وإطلاق سراح المختطفين إلا أنها فشلت في حملتها العسكرية.

وتحدثت الوسائل الإعلامية نقلاً عن مصادر مطلعة قولها إن مكتب الأمم المتحدة في عدن أجرى اتصالات مع الخاطفين للتفاوض معهم لإطلاق سراح موظفيها، مشيرة إلى أن عناصر التنظيم يطالبون بمبالغ مالية ضخمة مقابل الإفراج عنهم.

وكان مسلحو التنظيم الإرهابي في أبين قد اعترضوا قبل ثلاثة أيام قافلة تابعة للأمم المتحدة تضم ٣ عربات وطقم عسكري أثناء مرورها في منطقة الجبيرة بين مديريتي مودية والوضيع، وهذه الأخيرة هي مسقط رأس هادي، وقام المسلحون باقتياد القافلة لجهة مجهولة.

ومن بين المحتجزين لدى التنظيم ٦ من موظفي الأمم المتحدة بينهم مدير مكتبها للأمن والسلامة في عدن، آكم سوفيول.

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم القاعدة في اليمن يقاتل بشكل مباشر منذ ٧ سنوات مع التحالف السعودي الإماراتي المدعوم أمريكياً وبريطانياً ضد قوات صنعاء (أنصار الله)، وسبق أن كشفت تقارير دولية علاقة التحالف بالتنظيمات الإرهابية في اليمن وحصولها على دعم عسكري من التحالف مقابل انخراطها في القتال ضد قوات حكومة صنعاء.

عقاب جماعي لأبناء لحج.. الشرعية تخفض حصة الغاز المنزلي لكبار المديريات

نفذ العشرات من وكلاء بيع الغاز المنزلي في محافظة لحج جنوب البلاد وقفة احتجاجية بسبب تخفيض شركة الغاز التابعة لحكومة هادي حصة مديريات المقاطرة والقبيطة وطور الباحة من الغاز المنزلي على الرغم من الكثافة السكانية في هذه المديريات.

وطالب المحتجون من وكلاء بيع الغاز في الوقفة الاحتجاجية، عدول شركة الغاز عن قرارها وإطلاق كل حصة مخصصة لكل مديرية بشكل مستقل، محملين الشركة المسؤولية الكاملة عن تفاقم أزمة الغاز المنزلي في المديريات الثلاث.

وفيما يبدو أنه عقاب جماعي لأبناء لحج وكانت شركة الغاز قد قررت في يناير الماضي إشراك المديريات الثلاث وتخصيص حصة واحدة من الغاز لها جميعاً بواقع مقطورتي غاز فقط في الشهر بعد أن كانت مخصصة لهذه المديريات ٨ مقطورات بمعدل مقطورتين كل أسبوع، الأمر الذي يتسبب بوقوع أزمة خانقة في الغاز المنزلي للمواطنين في هذه المناطق الثلاث ذات الكثافة السكانية.

الإنتقالي يواصل خنق الحركة التجارية من عدن إلى المحافظات الأخرى

أصدرت نقابة النقل الثقيل بعدن، بيان هام بشأن توقف شاحنات النقل الثقيل لأكثر من ١٥ يوم في منطقة حبيل جبر بمحافظة لحج بسبب الإتاوات الغير قانونية التي فرضها عليهم الإنتقالي الموالي للإمارات.

وقطع العشرات من سائقي مالكي الشاحنات الثقيلة احتجاجا على فرض الإنتقالي إتاوات كبيرة تصل إلى مائة ألف ريال لكل قاطرة الأمر الذي دفعهم إلى الإضراب والتوقف عن نقل البضائع من ميناء عدن.

وقالت النقابة أن توقف الناقلات عن العمل تسبب بأضرار ونتائج سلبية , مسيرة إلى أضرارها المنعكسة على المواطن وسائقين النقابة والحركة التجارية والاقتصاد الوطني.

وهددت النقابة بتوقيف العمل والتحميل في موانئ عدن وإيقاف طلبات النقل للتجار والشركات والمنظمات سواء في قسم الداخلي أو السفري.

وطالبت النقابة الجهات المعنية بتحديد ميزان واحد في منطقة محددة الهدف منه تنظيم وتحديد الأوزان للحفاظ على الطرقات من التهالك بسبب الوزن الزائد وذلك كما هو متعارف في جميع دول العالم وأي شاحنة تحمل أكثر من الوزن المحدد يتم تفريغ الزيادة مع فرض الغرامات بحسب القانون وأي شاحنة محملة بالوزن المسموح يتم السماح لها بالمرور دون دفع أي مبلغ مالي.

وأعلنت النقابة رفضها لعمليات التفتيش في كل النقاط التي استحدثها الانتقالي , مؤيدا في نفس الوقت عملية التفتيش والمعاينة للشاحنات في نقاط محددة وليس في كل نقطة مما يسبب من إرهاق وابطاء لحركة الشاحنات ورغم أن الشاحنات المحملة بالحاويات من موانئ عدن يتم عليها اتخاذ إجراءات التفتيش والمعاينة قبل خروجها من الموانئ.

الإنتقالي يفرض جبايات جديدة على المسافرين في مطار عدن

فرضت قيادات أمنية في مطار عدن الدولي جبايات جديدة على المسافر بعد أن كانت خدمات مجانية تقدم للمسافر.

وتداول ناشطون على مواقع التواصل الإجتماعي سندات غير رسمية أظهرت فرض رسوم جديدة على المسافر مقابل نقل عربات الحقائب بلغت ألف ريال لكل حقيبة وعربة تحت مسمى نقل أمتعة المسافرين.

واتهمت مصادر في المطار , قيادات أمنية بالوقوف وراء فرض تلك الجبايات الغير قانونية والغير رسمية.

وقال الناشطون أن خدمة "الترولي" المجانية في جميع أنحاء المطارات في العالم يتم تأجيرها في مطار عدن وبسندات رسمية.

اتهامات لمحافظ شبوة بإزاحة أبناء لقموش من النخبة وإبقائه "على المنتمين لقبيلته " العوالق

ابن الوزير العولقي، بخصوص مصير النخبة الشبوانية والتي خططت أبوظبي لإبعادها من المشهد بمقابل إحلال قوات جديدة موالية لجناح عفاش بحزب المؤتمر، إضافة لمصير قوات الأمن الخاصة التي كان يقودها عبدربه لعكب المحسوب على الإصلاح.

وفيما يتعلق بالنخبة الشبوانية تؤكد مصادر متطابقة إن المحافظ العولقي سيبقي على المنتمين لقبيلته "العوالق" في النخبة التي تم تبديل تسميتها إلى "قوات دفاع شبوة"، فيما المنتمين للنخبة من بقية المناطق فسيتم استبعادهم بمبررات انقطاعهم عن الخدمة ومبررات أخرى، على الرغم من أن هذه التبريرات مكشوفة و"واهية" حسب ما يصفها ناشطون بالانتقالي الجنوبي المحسوبة عليه عناصر النخبة الشبوانية المستبعدة، كون من تم قطع رواتبهم مؤخراً تمهيداً لاستبعادهم من النخبة كان من بينهم قتلى ممن سقطوا إما بمواجهات مع قوات الإصلاح سابقاً أو بمواجهات متفرقة فيما بينها البين ما يعني أن مبررات تغيب من تم فصلهم من النخبة غير صحيحة ومجرد ذريعة لإسقاطهم والتخلص منهم.

بالمثل أيضاً فإن عناصر قوات الأمن الخاصة التي كانت تعتبر الذراع العسكري للإصلاح حين كان يسيطر على شبوة، يعمل المحافظ المؤتمري التابع للإمارات على التخلص منهم تدريجياً، فالاحتجاجات التي قادها عناصر الأمن الخاصة في مدينة عتق نهاية الأسبوع الماضي للمطالبة برواتبهم التي تم قطعها فجأة ليست سوى مقدمة لمسلسل التصفيات التي يقودها المحافظ العولقي لصالح تمكين التشكيلات العسكرية الجديدة التي ستكون أساساً محسوبة على حزب المؤتمر وقياداته التابعة لجناح عفاش، الأمر الذي يشير إلى موجات من المواجهات البينية ستشهدها شبوة خلال المرحلة المقبلة، وهو ما بدأت مؤشراته واضحة من خلال ما شهدته شبوة خلال اليومين الماضيين من وضع متأزم بين أفراد النخبة المنتمين لمديريات ساحل شبوة والذين تم فصلهم واستبعادهم من التشكيلات العسكرية الجديدة تحت مسمى قوة دفاع شبوة، في ظل تصاعد الدعوات لإزاحة المحافظ العولقي، وهو ما فسره مراقبون بأنه مؤشرات انفجار صراع بين قبائل لقموش والعوالق.

المواطنون يدفعون ثمن إهمال الشرعية للطرق الرابطة بين المحافظات في الجنوب

تعرضت ناقلة نفط للانقلاب على الطريق الرابطة بين محافظتي تعز ولحج جنوب اليمن، ما أدى لانقطاع الخط وتعطل حركة المسافرين.

وقالت مصادر إن مقطورة بنزين انفصلت عن الشاحنة التابعة لها بسبب صعوبة الطريق التي مرت بها في الطريق الجبلية في نقيل ظمران بين منطقة الراهدة جنوب محافظة تعز وطور الباحة شمال محافظة لحج جنوب اليمن ما أدى لانقلاب المقطورة الأمر الذي كاد يتسبب بانفجار هائل وحريق يلتهم سيارات المواطنين في الطريق.

ويرجئ سائقوا الشاحنات الخاصة بنقل البضائع والمشتقات النفطية سبب الحوادث المتكررة في الطرق الرابطة بين المحافظات جنوب اليمن إلى إهمال السلطات المحلية التابعة للشرعية لصيانة الخطوط الرئيسية وتجاهل توسيعها خاصة مع قطع طرق رئيسية أخرى بين المحافظات جراء الحرب المستمرة في اليمن منذ ٧ سنوات عقب تدخل التحالف العسكري السعودي الإماراتي في اليمن.

اشتباكات بين فصائل الانتقالي وسط سوق شعبي في لحج

اندلعت اشتباكات عنيفة بين فصائل مسلحة تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي التابع للإمارات وسط سوق شعبي مكتظ بالمواطنين أمس الأحد في محافظة لحج جنوب البلاد.

وأدت الاشتباكات التي اندلعت فيما بين عناصر من الحزام الأمني التابع للواء الرابع حزم بقيادة وافي الغبس في منطقة القبيطة بلحج إلى حالة هلع بين المواطنين المتواجدين في السوق المركزي المكتظ بالمواطنين والمسافرين حيث يقع السوق على الطريق الرئيسي الرابط بين عدن وصنعاء.

مصادر مطلعة قالت إن الاشتباكات كان سببها خلافات بشأن خصميات من رواتب مجندي الحزام الأمني، حيث سبق أن شكا عدد من جنود اللواء الرابع حزم تضاعف الخصميات التي طالت مرتباتهم من قبل قيادة اللواء، حيث تؤكد المصادر إن بعض الحالات وصل الخصم فيها إلى ٨٠٪ من المرتب.

وقبل عدة أيام شهدت مدينة عدن اشتباكات عنيفة في مديرية خور مكسر بين فصائل تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث اندلعت مواجهات بين قوات الطوارئ التي يتزعمها محمد الخيلي وقوات جزيرة العمال التي يقودها صامد سناح بسبب خلافات على صرف المرتبات.

الانتقالي يعاقب صحفي بالفصل من وظيفته بعد كشفه فساد وزير النقل

دفع الصحفي مشعل الخبجي ثمن مناهضته للفساد صحفي بقرار فصل من عمله بقرار من رئيس هيئة النقل البري في عدن.

وأصدر علي حيدرة محروق , قرارا بفصل الصحفي الخبجي كإجراء عقابي على كشفه فضيحة فساد للقيادي في الانتقالي ووزير النقل في حكومة المناصفة عبدالسلام حميد.

وكان مشعل الخبجي قد نشر وثائق تثبت استلام الوزير حميد ٢٥ مليون ريال شهريا من هيئة النقل البري .

ويمارس الإنتقالي الموالي للإمارات انتهاكات وتقييد حرية الصحفيين والناسطين في عدن بينها الاعتقالات والإقصاء والفصل من الوظيفة والإخفاء القسري.

مؤشرات اتفاق سعودي إماراتي لإزاحة قوات محسن الأحمر من حضرموت والبديل ليس الانتقالي

أكد مراقبون إن تحركات قائد قوات التحالف في حضرموت خلال الأيام القليلة الماضية وما تلاها من توجيه مباشر لقوات علي محسن الأحمر في حضرموت بالتحرك للقتال في مأرب، تشير إلى أن الإمارات استطاعت إقناع الرياض بإزاحة قوات علي محسن من حضرموت تمهيداً للإطاحة بالإصلاح من وادي أكبر محافظات اليمن جنوب البلاد وهي المناطق الغنية بالنفط.

مصادر في حضرموت أكدت أن قائد قوات التحالف، الضابط السعودي فواز أبو شواية أبلغ قوات المنطقة العسكرية الأولى التي تدين بالولاء لعلي محسن الأحمر، بقرار التحالف بنقلها إلى مأرب والمناطق الحدودية بين اليمن والسعودية.

محاولة يصفها مراقبون بأنها تهدف بالدرجة الأساسية لتصفية أي وجود عسكري للإخوان المسلمين الذين يتزعمهم ذراعها العسكري نائب الرئيس هادي، علي محسن الأحمر.

تحركات قائد قوات التحالف بحضرموت، تمثلت بلقاءات مكثفة عقدها أبو شواية خلال الأيام الماضية مع قيادات قبلية وشخصيات اجتماعية بحضرموت على رأسها أمين عام حلف قبائل حضرموت المدعوم سعودياً ورئيس الهبة الحضرمية المدعوم إماراتياً والمسحوب على الانتقالي.

وتنتشر المنطقة العسكرية الأولى في وادي حضرموت وهو الجزء الممتد من الحدود السعودية اليمنية شمالاً وحتى محيط مدينة سيئون وسط محافظة حضرموت مترامية الأطراف وأكبر المحافظات اليمنية، وتعتبر حماية هذه القوات لحقول وآبار النفط ومقار الشركات الدولية العاملة في قطاعات النفط بحضرموت من أولى مهامها بل تكاد تكون مهمتها الرئيسية نظراً لما تحصل عليه قيادات هذه القوات بما فيهم علي محسن الأحمر من عوائد مالية بملايين الدولارات شهرياً لقاء حماية شركات البترول العاملة بحضرموت حيث يتم استقطاع هذه المبالغ من حصة الدولة.

وتقول تقارير صحفية محلية إن قرار التحالف الذي تم إبلاغه لقيادة العسكرية الأولى قوبل بصدمة كبيرة من قبل قيادات هذه المنطقة العسكرية بما فيهم علي محسن الأحمر الذي كان يستند في بقائه وتمسكه بحضرموت وحقولها النفطية إلى الضوء الأخضر السعودي الأمر الذي منحه جرأة مواجهة أي تحركات لعناصر موالية للإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي التابع لها والذين يطالبون بخروج هذه القوات من حضرموت بمقابل تسليمها للانتقالي، كانت تلك التحركات تواجه بقوة السلاح.

وعلى الرغم من أن قرار التحالف يصب في صالح المجلس الانتقالي الجنوبي التابع للإمارات والهادف إلى البسط عسكرياً على وادي حضرموت ووضع يده على حقول وآبار النفط، إلا أن الأنباء الواردة من حضرموت تؤكد تراجع الإمارات عن تمكين حلفائها المحليين الممثلين بالانتقالي من السيطرة على هذه المناطق في حال انسحبت فعلاً قوات محسن الأحمر منها، وذلك ما تؤكده المعلومات التي تسربت أمس السبت والتي تفيد بأن التحالف بشقيه السعودية والإمارات اتفقا على وقف عملية تجنيد الانتقالي لعناصر موالية له في وادي وصحراء حضرموت، مع الاكتفاء فقط بالسماح له بإقامة تظاهرات أو أي فعاليات جماهيرية لأتباعه.

التوافق السعودي الإماراتي على وقف عمليات تجنيد الانتقالي لعناصر موالية له على أمل استبدالها بقوات محسن في وادي حضرموت، يشير إلى أن الانتقالي قد يواجه مصيراً مشابهاً لمصيره في شبوة التي سلمتها الإمارات لحلفائها القدماء ممثلين بجناح عفاش في حزب المؤتمر الشعبي العام الموالي للإمارات، في الوقت الذي كان الانتقالي ينتظر أن يسيطر على شبوة بعد إطاحة التحالف بسلطة الإصلاح وقواته أواخر العام الماضي.

مصادر تؤكد نقل عتاد عسكري من المخا إلى عدن

أكدت مصادر مطلعة في مدينة عدن معقل المجلس الانتقالي الجنوبي التابع للإمارات، وصول عتاد عسكري جرى نقله من قاعدة المخا معقل تمركز قوات طارق صالح التابعة للإمارات.

وقالت المصادر إن نقل العتاد العسكري من المخا إلى عدن شمل عتاداً عسكرياً ثقيلاً ومتوسطاً، بعضه جرى نقله داخل حاويات، كما أفادت المصادر إن نقل العتاد العسكري سيتبعه نقل كتائب ووحدات من قوات طارق صالح إلى عدن في وقت لاحق.

ورجحت المصادر أن تكون عملية نقل العتاد العسكري تمهد لسيناريو محتمل بتمكين قوات طارق صالح من السيطرة على عدن على حساب المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يجري إزاحته عن المشهد السياسي جنوباً بشكل تدريجي وذلك بعد رفض التحالف تمكينه من السيطرة على محافظة شبوة التي سلمتها الإمارات لجناح عفاش بحزب المؤتمر بقيادة المحافظ القيادي بالحزب وعضو البرلمان عوض ابن الوزير العولقي.

يأتي ذلك في ظل تسرب معلومات باعتزام التحالف تمكين قوات طارق صالح المعروفة باسم "القوات المشتركة" الموجودة في الساحل الغربي والمتمركزة تحديداً في المخا جنوب غرب تعز على الساحل الغربي، من السيطرة على مؤسسات حكومية ومناطق استراتيجية في مدينة عدن تحت مبرر توليتها مهام تأمين المنشآت والمقار الحكومية بعدن مقابل عودة حكومة هادي إلى المدينة.

مساعي إماراتية لإزاحة قوات الانتقالي من عدن واستبدالها بمليشيات طارق

تسعى الإمارات إلى إزاحةالمحلس الجنوبي وإيجاد مساحة جديدة لمليشيات طارق عفاش في عدن والمحافظات النفطية.

وكشفت مصادر مطلعة الأحد، عن ترتيبات إماراتية لنقل ألوية طارق عفاش إلى مدينة عدن, مشير إلى أنه سيتم نقل مليشيات طارق إلى مدينة عدن في مهمة تأمين المؤسسات الحكومية والإنتشار في موانئ المدينة، تحت مسمى إعادة تموضع.

وأوضحت المصادر أن ألوية في القوات المشتركة الموالية للإمارات والمتمركزة في المخأ ومحافظة شبوة التي يقودها طارق بدأت نقل معداتها إلى عدن.

وبتهم جنوبيون الإمارات بتسليم المحافظات الجنوبية لطارق عفاش وتمكينه من السبطرة على المحافظات النفطية , مشيرة إلى أن الإمارات لم تعد تثق بالجنوبيين وتسعى للابقاء على طارق.